مجلة جامعة طبرق للعلوم الاجتماعية والإنسانية

"Tobruk University Journal of Social and Human Sciences"

تصدر نصف سنوية (يناير يوليو) عن جامعة طبرق

https://jshs.tu.edu.ly/

واتس :0910162364

رقم الإيداع القانوني 57/ 2021

الرقم الدولي الموحد:ISSN: 2789-5068

الوظيفة النحوية وارتباطها بالمعنى

The Grammatical Function and its Relation to Meaning"

د. ريما أحمد الكبير الناجم

أستاذ مساعد بكلية اللغات والترجمة، جامعة الزيتونة.

Rakraj2006m@gmail.com

الملخص:

يُعد النحو حاليًا فرعًا من فروع علم اللسانيات، ويولي اهتمامه بالوظيفة التي تقوم بها الكلمات في تأليفها لتراكيب الجملة الفعلية، والجملة الإسمية، وما يلحق بها من أبواب ومفردات في كتب النحو، ونظرية عبد القاهر الجرجاني هي (نظرية النظم) التي بناها على قواعد النحو، ويقرر فيها أن معاني النحو وأحكامه هي التي تجمع بين الكلمات، وتؤلف بينها، وتجعل بعضها سببًا من بعض على سبيل الفاعلية أو المفعولية أو ما شئت من وظائف نحوية.

وقد تنبه البعض إلى أنّ النحو العربي نحو وظائف، وأنّ العلامات الإعرابية مؤشرات ودلائل على هذه الوظائف، بالرغم اشتراك العديد من الوظائف النحوية في علامة واحدة، خصوصًا المنصوبات.

والمقصود بالوظيفة النحوية هو (الموقع النحوي) الذي تشغله الكلمة بسبب علاقتها بالعناصر اللغوية الأخرى في التركيب، وقد يكون أصليًا أو متممًا كالنعت، والحال، والفاعلية، والتبعية، والإضافة وغير ذلك. أو هي ما تؤديه الكلمات الرابطة والمرتبطة ببعضها من معاني نحوية كونها فعلًا لها أو فاعلًا أو مفعولًا أو حالًا أو تمييزًا أو نعتًا إلى آخر ما فصله النحاة من أبواب النحو المعروفة وقد صنف النحاة القُدامى هذه الكلمات سواء ما كان رابطًا أو مرتبطًا إلى ثلاثة أصناف سميت عندهم (أقسام الكلم) وهي: الاسم، والفل، والحرف.

وتمثل الرتبة (الموقع الأصلي) مع العلامة الإعرابية للكلمة أساسًا رئيسًا من الأسس التي يقوم عليها تحديد الوظيفة النحوية.

وقد حدد هذا البحث مجال دراسته للوظيفة النحوية ومدى ارتباطها بالمعنى.

Abstract

Grammar is currently a branch of linguistics, and it focuses on the function that words perform in the composition of verbal sentences and nominal sentences, as well as the associated topics and vocabulary in grammar books. The theory of Abdul-Qahir al-Jurjani is the "theory of system" which he built on the rules of grammar, and in which he states that the meanings of grammar and its rulings are what connect the words, compose them, and make some of them a cause of others in terms of agency or effectiveness or any other grammatical functions.

Some have noted that Arabic grammar is a grammar of functions, and that the inflectional marks are indicators and evidence of these functions, despite the fact that many grammatical functions share the same inflectional mark, especially the accusative cases.

The grammatical function refers to the grammatical position that the word occupies due to its relationship with the other linguistic elements in the structure. It may be original or complementary, such as the adjective, the circumstantial accusative, the agency, the annexation, and others. Or it is what the connecting and associated words convey in terms of grammatical meanings, as they are the verb, the subject, the object, the circumstantial accusative, the specification, or the adjective, and so on, as detailed by grammarians in the well-known chapters of grammar. The old grammarians classified these words, whether connectors or associated, into three categories called (parts of speech): the noun, the verb, and the particle.

The ranking (the original position) along with the inflectional mark of the word constitute a main basis on which the determination of the grammatical function is based.

This research has defined the scope of its study of the grammatical function and the extent of its connection to meaning.

دوافع اختيار الموضوع:

وقد اخترت أن أدرس موضوع الوظيفة النحوية وارتباطها بالمعنى؛ لأن العلامة الإعرابية كانت مدار بحث علماء العربية، فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها (نظرية العامل)، وتكلموا فيه عن الحركات ودلالتها، والحروف ونيابتها عن الحركات، لهذا أردت معرفة مدى ارتباط الوظيفة النحوية بالمعنى.

مصطلحات الدراسة:

الوظيفة النحوية، الشكل النحوي، الموقع الإعرابي، العلامة الإعرابية، المعنى.

منهج الدراسة:

أمّا المنهج المتبع في هذا البحث فهو المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُعد من أفضل المناهج لهذا النوع من الدراسة، لما يقدمه من توصيف وتحليل، لمعرفة مدى ارتباط الوظيفة النحوية بالمعنى، ومن خلاله يمكن أن يحقق البحث أهدافه المرجوّة.

الدراسات السابقة:

وسعت الباحثة منذ البداية عند اختيار موضوع بحثها إلى معرفة إذا ما سبقت دراسة الموضوع، وقد توصلت إلى بعض الدراسات التي تبحث في الوظائف النحوية منها:

- الوظائف النحوية بين المركزي والهامشي، لطيفة إبراهيم النجار.
- تعدد الوظيفة النحوية للصيغ الصرفية المشتركة، دراسة في القرآن الكريم برواية حفص، يحي بن عبد الله بن حسن الشريف.
- نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، خديجة محمد الصافي.
- ظاهرة تعدد الوظيفة النحوية في التركيب اللغوي (الخبر- الحال- النعت) مها عبد الرحمن السبيعي.
- وظيفة العناصر النحوية، باكير محمد علي.

أولًا: نشأة مصطلح الوظيفة النحوية:

نرى حاليًا أن النحو يولي اهتمامه بالوظيفة النحوية التي تقوم بها الكلمات في تكوينها؛ لتراكيب الجملة الإسمية، والجملة الفعلية، وما يلحق بها من أبواب، ومفردات في كتب النحو.

ويقوم النحو العربي على قوانين وأحكام عامة مستنبطة من كلام العرب، ومضبوطة بضوابط كليّة اعتمدها النّحاة في وصفهم العربيّة وتقعيد قواعدها، وتشكّل هذه الضوابط، مع الأسس المنهجيّة التي اتّبعها النحاة في عملهم، عناصر نظريّة نحويّة متماسكة تتناسق معطياتها وتتوافق عناصرها.

حيث نشأ مصطلح الوظيفة النحوية من إحدى المدارس اللسانية عند الغربيين، التي تبحث في أسرار التراكيب، والكشف عن قيمتها في تأدية المعنى، وهذه المدرسة هي المدرسة الوظيفية التي تأسست عام 1962م، ومن أبرز روادها هو العالم اللغوي (سيمون ديك)، ودَعَت هذه المدرسة إلى بحث وظيفة العناصر اللغوية داخل الجملة، أو التركيب، والتي يقوم دورها بالتمييز بين المعاني، والوظائف التعبيرية، وتحدد العلاقات الأساسية للجملة مثل: وظيفة الفاعل، والمفعول، والمضاف.

والذي نقلها إلى العالم العربي عن طريق الأبحاث والدراسات هو اللساني المغربي (أحمد المتوكل)، هذا وقد مرت نظرية النحو الوظيفي بمرحلتين هما (مرحلة نموذج الجملة)، و(مرحلة ما قبل النموذج المعيار). **(مرات، 2020م، ص17).**

وإذا أردنا أن نطلق تعريفًا لنظرية النحو الوظيفي فإن أنسب تعريف لها هو " إنها بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصّة تكوّن مجموعة متّسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير". **(الفهري، 1986م، ص13).**

ونجد أن النحاة قد ساروا علة هذا النهج في وضعهم لقواعد العربية، وفي صياغتهم لعناصر نظرية النحو العربي، فقد حاولوا أن يبنوا هذه النظرية على أسس تفسيرية، تتقبلها المعطيات المدروسة، وتندمج معها في توافق يحقق لنظريتهم ما ينشدونه لها من كفاية وتماسك، كذلك نجدهم قد حاولوا أن يعتمدوا معايير ثابتة في وصف تراكيب العربيّة وفي تجريد قواعد الأبواب النحويّة المختلفة. **(ينظر: النجار، ص91/90).**

والوظيفة النحوية:

يقصد بها **(الموقع النحوي)** الذي تشغله الكلمة بسبب علاقتها بالعناصر اللغوية الأخرى في التركيب، وقد يكون أصليًا، أو متممًا، كالنعت، والحال، والفاعلية، والتبعية، والإضافة، وغير ذلك.

أو هي ما تؤديه الكلمات الرابطة والمرتبطة ببعضها من معاني نحوية كونها: فعلًا لها، أو فاعلًا، أو مفعولًا، أو حالًا، أو تمييزًا، أو مستثنًى، أو نعتًا، أو بدلًا، أو مضافًا، إلى آخر ما فصله النحاة في أبواب النحو المعروفة، وقد صنف النحاة السابقون هذه الكلمات، سواء كان رابطًا، أو مرتبطًا إلى ثلاثة أصناف، سميت عندهم (أقسام الكلم) وهي: الاسم، والفعل، والحرف. **(ينظر: فطوش، وعشوري: 2019م، ص7).**

ثانيًا: الوظيفة النحوية بين القدامى والمحدثين:

عند النظر في التراث النحوي لا نجد نحويًّا واحدًا صرّح بمصطلح (الوظيفة النحوية)، لكننا نجدهم قد مارسوها مفهومًا، وذلك من خلال دراستهم للتراكيب ووصفها، وبيان أسرارها، وتحديد الوظائف النحوية فيها، وذلك من خلال بيان العلاقات بين مكوناتها، وبنية هذه المكونات، وإعرابها، وصولًا إلى القواعد المطردة، والأحكام التي تضبط البنية التركيبية والدلالية للغة. **(جرادات: 2003م، ص67).**

فنجد سيبويه مثلًا يتحدث مباشرةً عن التلازم التركيبي بين عنصري الجملتين الإسمية، والفعلية، وما هذا التلازم إلا عبارة عن علاقات نحوية وظيفية تنشأ من خلال تلاقي الوظائف النحوية الذي ترتضيه قواعد اللغة. **(جرادات: 2003م، ص66).**

يقول سيبويه في باب المسند والمسند إليه: " وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك: وهذا أخوك، ومثل ذلك،

يذهب عبد الله، فلابد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء" **(سيبويه، 1977م، 23/1).**

إذًا فالمبتدأ لا بد له من خبر، والفعل لابد له من فاعل، والبنية الأساسية النحوية التركيب لا يمكن أن تقوم إلا بوجود هاتين الوظيفتين النحويتين: المسند والمسند إليه. **(ينظر: جرادات: ص 67).**

ونجد الجرجاني قد أسس (نظرية النظم)، القائمة على إدراك المعاني النحوية، وتعلقها بما يتوافق وقصد المتكلم وغايته.

فنراه يميز بين نظم الحروف في الكلمة، ونظم الكلمات في الجمل، فنظم الحروف عنده هو التوالي في النطق فقط، أما نظم الكلمات فليس الأمر كذلك، لأنك تقتفي في نظمه آثار المعاني، وترتبها وفق ترتيب المعاني في النفس.

إذا نظم الحروف عند الجرجاني هو التوالي في النطق دون مراعاة لأية علاقات معنوية، أما نظم الكلمات في الجمل، فهو مختلف؛ لأنه مبني على إدراك العلاقات القائمة بين المعاني التي تمثلها الكلمات، وترتيبها وفق ترتيب المعاني في ذهن المتكلم، فتستحيل الكلمات المتتابعة كلامًا مفيدًا، فالتركيب عبارة عن مجموعة من الألفاظ المتعاقبة، التي يمثل كل منها وظيفة نحوية معينة أسندت إليه من خلا علاقته بغيره من الألفاظ في داخل التركيب. **(ينظر: الجرجاني، ص 93).**

ومن خلال ما سبق، نرى أن النحاة القدامى قد عبروا عن (الوظيفة النحوية)، بما أسموه (الباب النحوي)، لهذا فإن عملية وصف التراكيب اللغوية لديهم تقوم على إفراد كل وظيفة نحوية بباب خاص يفصل القول فيه عن طبيعة هذه الوظيفة، وشرائطها وقيودها، وقد حرصوا على أن يبدؤوا الباب بحد يذكرون فيه البعد المعنوي العام الذي تؤديه الوظيفة، وإعرابها وبنيتها الصرفية، ودورها في التركيب، **(جرادات: ص 71)**، ومن ذلك قول ابن هشام في حد المفعول المطلق: "وهو المصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبين لنوعه، أو لعدده". **(ابن هشام252/1).**

حتى وإن لم يصرحوا القدامى بمصطلح (الوظيفة النحوية)، فإن هذا لا ينتقص من قيمة فهمهم مضمونها وإدراكهم أبعادها شيئًا، فمسألة تحديد المصطلحات بدقة، لم تكن لتعنيهم كثيرًا، في ظل الغاية التي كانوا يسعون إليها وهو أمر لا يعيبهم. **(جرادات: ص 74).**

أما المحدثين فقد رأى بعضهم أن هناك قصورًا في دراسات القدامى تمثلت في أن دراساتهم اقتصرت على الشكل دون المعنى، فاهتموا بالإعراب، من خلال علاقته بالعامل، في تعليله على حساب المعنى، وما تؤديه العناصر اللغوية في الجملة من وظائف، وما تقوم به اللغة من وظائف تواصلية، على حد زعمهم. **(فطوش، وعشوري: ص 10).**

والنحاة المحدثون، عند دراستهم للتراث النحوي، اقتصروا على الوظائف النحوية من حيث الأصول التي بنيت عليها منهجيتها، وأهم آرائها في الإصلاح. **(جرادات: ص 151).**

وقد عاب إبراهيم مصطفى على النحاة قصرهم النحو على أواخر الكلمات، وتضييعهم نتيجة لذلك كثيرًا من نظم الكلام، وأسرار تأليفه، فأهملوا كثيرًا من الأساليب اللغوية إلا ما احتاجوا إلى درسه لاتصاله بالإعراب، كالنفي، والإثبات، والتأكيد، والتقديم، والتأخير، فكثير من أدوات النفي درسها النحاة مفرقة على أبواب الإعراب في معرض كون الأداة عاملة أو لها أثر في الإعراب، وإلا فهي لا تدخل في حيز اهتمامهم مهما كان أثر المعنى، وصياغة الكلام. **(ينظر: مصطفى، 2012م، ص 17-18).**

وقد استدل مصطفى بالخلاف بين النحاة في أمر الإعراب، وعلاماته، وبصعوبة تعلمه، ويرى أنه لو تبع التبديل في علامات الإعراب تبديل في المعنى، لكان هو الفيصل في اختلاف النحاة. **(ينظر: مصطفى، ص15).**

ويرى إبراهيم أنيس أن الوظيفة النحوية (الحركات الإعرابية)، ليست للدلالة على المعاني، وتحديدها، وإنما هي حركات يضطر إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض، لكن سقوط الحركات من أواخر الكلمات في حالة الوقف، يُعد من أكبر الأدلة على أن الأصل في الكلمات ألا تكون محركة الآخر.

ويرى أنيس أن المعاني هي من تهدي إلى الحركات، وهي من تقود إلى الإعراب. **(أنيس، 1966م، ص 225- 233).**

ونرى تمام حسان يعيب على النحاة القدامى المعيارية التي جعلت الحركة الإعرابية أهم ما في النحو، وأنكر وجود العامل صراحة. **(حسان، 2001م، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص26).**

ويرى حسان أن المعاني النحوية وظائف للمباني التي يتكون منها المبنى الأكبر للسياق، وأن الكشف عن العلاقات السياقية، هو الغاية من الإعراب بمعنى التعليق، والإحساس بصعوبة الاعراب بمعنى التعليق، والاحساس بصعوبة الإعراب أحيانًا يعني أن من الصعب الكشف عن قرينة التعليق، وهي أم القرائن النحوية جميعًا، كما يرى أن الإعراب في الحقيقة والواقع هو فرع المعنى الوظيفي، وليس فرع المعنى الدلالي. **(ينظر: حسان:1973م، اللغة العربية معناها ومبناها: ص 184).**

ويقول حسان: "إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى". **(حسان،1973م، المصدر نفسه، ص323).**

ويعتبر عباس العقاد ممن يرى أن العلامات الإعرابية، تدل على معانيها كيفما كان موقعها من الجملة المنطوقة. **(العقاد، 1996م، ص21).**

وقد نعت علي النجدي ناصف اللغة العربية بأنها لغة حساسة، بل دقيقة الإحساس في مفرداتها، وأساليبها جميعًا، فما يكاد يصيب هذه أو تلك شيء من تغيير حتى يكون له صدى في معناه على وجه من الوجوه. **(ناصف، علي النجدي، ص9).**

وكان مهدي المخزومي، ممن رفضوا ارتباط العلامة الإعرابية بالمعنى. **(المخزومي، 1964م، ص134).**

ونخلص مما سبق إلى أن صلة النحو بالمعنى قديمة قدم النحو، وليس الإعراب وحده هو المعنى، وإنما هو جزء منه، وما هو إلا دليل من دلائل المعنى.

ثالثًا: تناقض الوظيفة مع المعنى:

نجد النحاة قد ركزوا على معنى الصيغ مجردة عن السياق، وهذا ما سبب في اختلاف الدارسين في كون الوظيفة النحوية مرتبطة بالمعنى.

فأحيانًا نجد التحليل الإعرابي قد ركز على توصيف المكونات النحوية في الجملة، معزولة عن بعضها، ثم معزولة عن السياق، فمثلًا يكون الفعل منفيًا، أو مسندًا لغير من قام به، نيابة، ومع هذا فالنحو لا ينظر في التفريق بين الجملة الخبرية، مثبتة، أو منفية، مسند إلى فاعل، أو إلى ما هو مفعول به، مثل: (ما فعل الطفل شيئًا)، فهناك اختلاف بين بين المعنى النحوي، والمعنى الدلالي، فيعرب الطفل فاعلًا في الإسناد منفيًا في المعنى.

وكذلك مثل: (تعرض الطفل للضرب)، يعرب الطفل فاعلًا في الإسناد، مفعولًا به في المعنى.

ونجد كذلك اختلاف زمن الصيغة مع زمن السياق، فمثلًا في الزمن الماضي، قولك؛ (إذا جاء زيدٌ أكرمه)، فهنا الفعل ماضٍ دلَّ على المستقبل بالشرط.

والفعل المضارع في قولك؛ (لم يحضر زيد)، نجد الفعل المضارع مقلوب من إلى الماضي.

فكيف للدارس أن يقتنع أن الفعل الماضي المنفي، والمضارع المنفي، أنه دال على الاستمرار، في حين أن الإعراب إنما يراعي التقسيم الثلاثي المعروف للفعل، فيظل السؤال قائمًا، وهو هل الوظيفة النحوية مرتبطة بالمعنى؟ **(ينظر: المساري، 2020، ص186-187).**

ولا يخفى أن ملامح التدافع بين الوظيفة النحوية، والشكل النحوي، واضحة وجلية للعيان، مهما أردنا التقريب بينهما، فعلى هذا الأساس يمكن القول إنّ الابتداء سمة لفظية، وليست سمة معنوية، وليست محفوظة للمبتدأ، إذ نجده يتأخر أحيانًا لعدة أسباب، وعندها لن تبقى له قرينة لفظية تدل عليه، بل الذي يبقى له هو الدليل المعنوي الوظيفي، وهو الإسناد، ولهذا فتسميته المسند إليه هي الأليق به، والأصلح له. **(توامة، 2001م، ص295).**

وإذا كان مصطلح المبتدأ، قد أطلق بالنظر إلى الشكل الذي تعكسه الرتبة، فإنهم قد أطلقوا على المسند في الجملة الاسمية مصطلح الخبر من دون تحكيم الاعتبار الذي خصّ به المبتدأ. واصطلاح الخبر يعكس تسمية أسلوبية، لا تخضع للعلاقة التركيبية (الإسناد). و**(حمراني، 2019، ص 21)**.

وإذا تحدثنا عن مصطلح الفعل من حيث أزمنته الثلاثة، نلاحظ إنه تارة يكون باعتبار الزمن، وأخرى باعتبار الشكل، أو الأسلوب، أو باعتبار الحدث، وهو القيام بالفعل بالنسبة إلى الفاعل. وعندما نتسائل عن سبب هذا التباين المؤدي إلى اللبس بين الشكل والوظيفة، نجد أن السبب هو تباين المنطلقات المعتمدة في صياغة المصطلح، فاعتماد الرتبة ولّد مصطلح المبتدأ، واعتماد دور العنصر في عملية الإبلاغ، وهي سمة أسلوبية ولّد مصطلح الخبر، واعتماد المعنى نتج عنه مصطلح الفاعل، والتصور سار على الفعل من حيث الدلالة الزمنية (ماض)، والهيئة الشكلية (مضارع)، والصيغة الأسلوبية المعنوية (أمر). **(حمراني، 2019م، ص22)**.

فهذه عيّنة من المصطلحات النحوية التي تأرجحت صياغتها بين الشكل والوظيفة، ومن خلال ما سبق يجب أن يتطابق المفهوم، أو التصور مع اللفظ المختار؛ لأن مفاتيح العلوم مصطلحاتها، فبالمصطلح تضبط المفاهيم، وتحدد تحديدًا يصرف الفكر إلى تعيين المراد، والوقوف على المقصود، كونه يشكل جزءًا من البنية النظرية للعلوم لاحتوائه على شحنة دلالية لا تقوى على احتوائها الألفاظ العادية.
فالمفهوم يتناسب مع المصطلح عن طريق التعادل الدلالي الذي يقع إسقاطه من البنية الذهنية التصورية، إلى البنية اللسانية التواصلية. **(الميساوي، 2013م، ص 57)**.

رابعًا: الفرق بين الشكل النحوي والوظيفة النحوية:

يقصد بالوظيفة النحوية هي ذلك الموقع النحوي الذي تعمل الكلمة على إشغاله؛ نتيجة ارتباط الكلمة مع الكلمات، والعناصر الأخرى في الجملة، أو التركيب، وبمعنى آخر تمثل الوظيفة اللغوية وما تقوم به الكلمات التي ترتبط ببعضها البعض، من معانٍ نحوية، مثل، أن تكون الكلمة فعلًا، أو فاعلًا، أو مفعولًا، به أو نعتًا، أو بدلًا أو مضافًا، وتنقسم الوظيفة النحوية ما بين وظيفة أصلية، أو متممة مثل؛ الفاعلية، والتوابع كالنعت، والحال، والإضافة، وغيرها من الوظائف اللغوية. وقام النحويون بتقسيم هذه الروابط أو المرتبطات إلى ثلاثة أقسام نعرفها اليوم بأقسام الكلام: أسماء، وأفعال، وأحرف.
والوظيفة النحوية في الجملة الفعلية، تكون كالتالي: (فعل، فاعل، مفعول به) وهؤلاء هم الوظائف الأصلية، ثم يأتي بعد ذلك ما يتمم الجملة من الوظائف، ويكون مجيئها اختياريًا (نعت / حال / بدل / مضاف / مفعول مطلق / مفعول لأجله / مفعول فيه وغيرها).

أما الوظيفة النحوية للكلمات في الجملة الاسمية فتكون كالآتي:
(مبتدأ، خبر) وهما الجزآن الأصليان في الجملة ثم يأتي بعد ذلك متمم للجملة بشكل اختياري.
أما الشكل النحوي، أو التشكيل النحوي للكلمات، فيعنى به ما يضاف من حركات إعرابية (أي أنه التعبير الخارجي) لكلمات حسب موقعها الإعرابي، وتتنوع الحركات الإعرابية، أو الشكل النحوي بين حركات ظاهرة، أو مقدرة، كالفتحة، والضمة، والكسرة، وعلامات أخرى بين الإثبات، والحذف مثل؛ النون، وتتمثل الوظيفة الأساسية للحركات الإعرابية؛ لتوضيح لفظ الكلمات المختلفة لفهم موقعها الإعرابي، وبالتالي فهم ما تدل عليه الجملة، وتذكر المصادر أن الشكل أو التشكيل النحوي ظهر على يد أبي الأسود الدؤلي؛ بسبب ظهور اللحن في الكلام (الخطأ)؛ نتيجة اختلاط العرب بالعجم، مما أنذر بابتداع شيء يجعل القارئين للغة العربية يقرؤون دون أخطاء.

ومن خلال ما سبق نجد أن الوظيفة النحوية، يقصد بها (الموقع النحوي) الذي تشغله الكلمة بسبب علاقتها بالعناصر اللغوية الأخرى في التركيب.
أما الشكل النحوي ما هو إلا حركات إعرابية تضاف إلى الكلمات، لتوضيح لفظ الكلمات وفهم موقعها الإعرابي، ولا يمكن للحركة الإعرابية وحدها أن تحدد المعنى.

الخاتمة:

بعد أن ألقت الباحثة من خلال دراستها الضوء على مدى ارتباط الوظيفة النحوية بالمعنى، توصل البحث إلى أمور عدة أهمها:

- نشأ مصطلح الوظيفة النحوية من إحدى المدارس اللسانية عند الغربيين، وهذه المدرسة هي المدرسة الوظيفية، والذي نقلها إلى العالم العربي عن طريق الأبحاث والدراسات هو اللساني المغربي (أحمد المتوكل).
- قد عبر النحاة القدامى عن (الوظيفة النحوية)، بما أسموه (الباب النحوي)، لهذا فإن عملية وصف التراكيب اللغوية لديهم تقوم على إفراد كل وظيفة نحوية بباب خاص يفصل القول فيه عن طبيعة هذه الوظيفة، وشرائطها وقيودها، وقد حرصوا على أن يبدؤوا الباب بحد يذكرون فيه البعد المعنوي العام الذي تؤديه الوظيفة، وإعرابها وبنيتها الصرفية، ودورها في التركيب.
- إن صلة النحو بالمعنى قديمة قدم النحو، وليس الإعراب وحده هو المعنى، وإنما هو جزء منه، وما هو إلا دليل من دلائل المعنى.
- إن ملامح التدافع بين الوظيفة النحوية، والشكل النحوي، واضحة وجلية للعيان.
- إن الشكل أو التشكيل النحوي ظهر على يد أبي الأسود الدؤلي؛ بسبب ظهور اللحن في الكلام (الخطأ)؛ نتيجة اختلاط العرب بالعجم، مما أنذر بابتداع شيء يجعل القارئين للغة العربية يقرؤون دون أخطاء.
- الوظيفة النحوية، يقصد بها (الموقع النحوي) الذي تشغله الكلمة بسبب علاقتها بالعناصر اللغوية الأخرى في التركيب، أما الشكل النحوي ما هو إلا حركات إعرابية تضاف إلى الكلمات، لتوضيح لفظ الكلمات وفهم موقعها الإعرابي، ولا يمكن للحركة الإعرابية وحدها أن تحدد المعنى.

المصادر والمراجع

1. ابن هشام، جمال الدين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، دار الطلائع، القاهرة، 2004م.
2. أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، الطبعة الثالثة 1966م، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
3. جرادات، أسامة كامل جرادات، الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية، رسالة لاستكمال متطلبات الماجستير- الجامعة الهاشمية، نيسان 2003م.
4. توامة، عبد الجبار، المنهج الوظيفي العربي لتجديد النحو العربي، منشورات المجلس العلمي للغة العربية، الجزائر، 2001م.
5. حسان، تمام، الخلاصة النحوية، 2000م، القاهرة، عالم الكتب.
6. حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، 2001م، الطبعة الرابعة، القاهرة، عالم الكتب.
7. حسان، تمام، 2006م، اللغة العربية معناها ومبناها، الطبعة الخامسة، القاهرة، عالم الكتب.
8. حمراني، عبد القادر، المصطلح النحوي بين الشكل والدلالة، مجلة دراسات لسانية، المجلد الثالث، العدد الأول، 2019م.
9. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1480هـ، 1977م.
10. العقاد، عباس محمود، اللغة الشاعرة،1996م، الإنجلو المصرية.
11. فطوش، صفاء، وعشوري، مليكة، الوظائف النحوية وسياقها في ديوان "ابن المبارك" رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الآداب واللغات، قسم الآداب واللغة العربية، 2019م.
12. الفهري، عبد القادر الفاسي اللسانيّات واللغة العربية، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1986.
13. المخزومي، مهدي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، الطبعة الأولى، بيروت، 1964م.
14. مرات، خديجة، نظرية النحو الوظيفي، البنية والوظيفة، مجلة اللغة الوظيفية، المجلد 7، العدد 2، (31 ديسمبر/كانون الأول، 2020م) منشورات جامعة حسيبة بن بو علي شلف، مخبر نظرية اللغة الوظيفية.

15. المساري، بشير عبد الله علي، النحو بين المعيارية والدلالة، مجلة مهرة للعلوم الإنسانية، مجلة علمية دولية محكمة، العدد الثامن، يونيو 2020م.
16. مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012م.
17. الميساوي، خليفة، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، 2013م.
18. النجار، لطيفة إبراهيم، الوظائف النحوّية بين المركزي والهامشي، "مثل من وظيفة الحال"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 65، جامعة الإمارات العربيّة المتحدة.
19. ناصف، علي النجدي، من قضايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر.